المشهد

العدد 332 - السنة الثانية عشرة-الأربعاء 4 أكتوبر 2023م - 19 ربيع الأول 1445هـ

## قالت العرب

رأيتك فى جبال الشوك راعية بلا أغنام / مطاردة و فى الأطلال / وكنت حديقتى وأنا غريب الدّار / أدقّ الباب يا قلبى على قلبى يقوم الباب والشبّاك والإسمنت و الأحجار.

### فى الطريق للانتخابات

# مصر فى مواجهة خيارات صعبة تحتاج لسياسات بديلة

## العوامل التى كانت تضع مصر على حافة المجهول قبل 15 عاماً لا تزال قائمة وعلى نطاق أوسع وأكثر حدة

**الاختيارات السياسية والاجتماعية والاستراتيجية للسلطة الحاكمة لا تعكس إدراكاً للمخاطر ولا تعمل على تأهيل المجتمع لمواجهتها**

**لم تتعلم السلطة الحالية درس 52 يناير وهى تظل ضعيفة وهشة فى مواجهة الضغوط الخارجية إن لم تستند على مجتمع قوى قادر على حماية مصالحه والدفاع عنها**

**انتخابات الرئاسة ومن قبلها الحوار الوطنى فرصتان ضائعتان وأصبحنا أمام مشهد هزلى لانتخابات هى أقرب للاستفتاء منها لانتخابات تنافسية**

مع بدء الاستعداد لإجراء انتخابات الرئاسة فى مصر، قبل شهور من موعدها المقرر، تعلو الرهانات فى دوائر التحليل السياسى وفى الدوائر الحزبية والسياسية حول مستقبل مصر فى ظل تغيرات إقليمية ودولية، سيكون لها انعكاسات كبيرة على أوضاعنا الداخلية وعلى الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعي. هذه التغيرات تضع مصر، شعبا ودولة، أمام خيارات صعبة ومصيرية، سواء بقى الرئيس عبد الفتاح السيسى فى المنصب أو جرى تغييره بإرادة الناخبين، وهو احتمال وارد، ولو بنسبة ضئيلة، فالانتخابات يصعب التنبؤ بنتيجتها مسبقا وهى عرضة للتأثر بمتغيرات شتى، حتى لو كان الانطباع السائد أنها انتخابات مدارة ونتيجتها معروفة سلفا.

فى كل الأحوال فإننا أمام تحديات تطرح خيارات تتطلب تغييراً جذريا فى السياسات وفى التوجهات، ولا عبرة هنا بتغيير الوجوه والأشخاص، فالتغيير المنشود لن يحدث إذا بقيت السياسات وتغيرت الوجوه، فهو مرهون بتبنى سياسات بديلة جديدة، وإن بقيت الوجوه القديمة. المهم أن يكون هناك إدراك لضرورة التغيير ومضمونه وأن تكون هناك إرادة لإحداثه، ومن المهم أيضاً إدراك أن مواجهة التحديات المتزايدة التى تفرضها التغيرات فى البيئة الإقليمية والدولية، وكذلك التغيرات الاجتماعية المتسارعة فى الداخل مستحيلة بدون تغيير السياسات الراهنة التى تعمق الأزمة وتزيد المشكلات التى نعانى منها تعقيداً.

لست من أنصار "نظرية المؤامرة" التى يروج لها البعض، سواء فى السلطة أو فى المعارضة. ورغم تركيز الخطاب السياسي، لاسيما خطاب السلطة، على المخاطر المحيطة بمصر وعلى دورها الذى يجرى تضخيمه فى التصدى لهذه المخاطر، إلا أن التدهور المستمر فى الوضع الاقتصادى وتراكم الديون الخارجية والدين الداخلي، والتهميش المتزايد للقوى الاجتماعية الناجم عن احتكار النشاط الاقتصادي، والإهدار المستمر للموارد، وفى مقدمتها الموارد والطاقات البشرية، وكلها أمور ناتجة عن الاختيارات السياسية والإجتماعية والاستراتيجية للسلطة الحاكمة، والتى لا تعكس إدراكاً للمخاطر ولا تعمل على تأهيل المجتمع لمواجهتها، بل تصر على حرمان المجتمع من الأدوات اللازمة لمواجهتها بحرمانه من موارده السياسية، وفى مقدمتهاالقدرة على تنظيم صفوفه. ولم تدرك النخب التى تعاقبت على حكم مصر على مدى عقود، فيما يبدو، أن إضعاف المجتمع وإخضاعه يحد من قدرته على مقاومة العدوان الخارجى والدفاع عن مقدراته، وأن السلطة التى لا تستند على مجتمع قوى قادر على حماية مصالحه والدفاع عنها وتنظيم صفوفه، هى سلطة ضعيفة وهشة فى مواجهة الضغوط الخارجية، ولا تجد سبيلا لاستمرارها فى الحكم سوى تقديم تنازلات مقابل حماية القوى الكبرى وتأمين دعمها فى مواجهة الضغوط الداخلية. ولم تتعلم السلطة الحالية درس ٢٥ يناير ٢٠١١، على الأرجح.

### على حافة المجهول

كى نضع الأمور فى نصابها، علينا أن نعود إلى لحظة فارقة فى تاريخ مصر وهى لحظة سابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتى كانت محاولة لتصحيح الأوضاع وإنقاذ الوطن. كانت مصر فى ذلك العام الذى شهد انتخابات عامة، هى الأسوأ فى تاريخها، تقف على حافة المجهول، بتعبير المحلل السياسى الراحل مصطفى الحسينى، الذى قدم تحليلا للوضع فى مصر مع نهاية العقد الأول من الألفية. فداخليا كانت مصر على شفا انهيار يتجاوز انهيار النظام العام وما يصحبه من غياب للقانون وانتشار الفوضى، إلى انهيار شامل للدولة الذى يتجسد فى غياب مفهوم الجماعة الوطنية والهوية المشتركة التى تربط بين أبناء المجتمع؛ وهناك مسألة "الاستقلال الوطني" وحدوده التى تتجلى بوضوح فى حرص الحاكم على تأمين رضا القوى الكبرى فى الإقليم والعالم، ولو على حساب مصالح الغالبية العظمى من المصريين الذين يجرى تهميشهم؛ وهناك انفصال تام عن الواقع عبر عنه الإصرار على إنكار التغيرات الحادثة فى المجتمع ورفض التكيف معها، ووضع معوقات تحول دون حدوث التغيير الضروري؛ والسير بخطى متعثرة على طريق الإصلاح، خشية أن يقود هذا الإصلاح إلى تغيير. والعوامل التى كانت تضع مصر على حافة المجهول قبل ١٥ عاما، لا تزال قائمة وعلى نطاق أوسع وأكثر حدة. وتكفى نظرة سريعة على عدد من التطورات التى شهدناها فى الآونة الأخيرة.

استبقت انتخابات الرئاسة المزمعة، تطورات خطيرة على الساحة الإقليمية، من المنتظر أن تكون لها آثار بعيدة المدى على أوضاعنا الداخلية، ويتطلب التعامل معها تغيير الصيغة التى فرضتها السلطة طوال السنوات العشر الماضية، كما ينتظر أن تشهد المنطقة تغيرات أخرى تُفرض خلالها تسويات من شأنها توسيع رقعة الصراعات الممتدة منذ عقود لتكون أمام صيغة أخرى "لسلام ينهى أى سلام"، وهى الصيغة التى تأسست عليها الدول فى منطقة الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب العالمية الأولى خلال السنوات الخمس ما بين ١٩١٧ و١٩٢٢، والتى ورثتها النخب التى حكمت دول المنطقة فى مرحلة ما بعد الإستعمار. لكن هذه التطورات تشير أيضاً إلى أن ما كان مجهولاً بالأمس بات الآن معلوماً وواضحاً واستيقظنا على مخاطر تنبئ بكارثة وتحتاج منا إلى خطط عاجلة للتصدى وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

فى السابق، كان حكّام دول المنطقة يحسدون حكّام مصر لأنهم مهما ارتكبوا من أخطاء فلن تتأثر مصر، بينما أى خطأ يرتكبونه هم قد يؤدى إلى ضياع أوطانهم. اليوم، لم تعد مصر استثناءً ولم تعد تتحمل ترف الاطمئنان إلى أن وضعها مستقر مهما حدث. يكفى استعراض سريع لثلاث قضايا حاسمة ومصيرية بالنسبة لمصر ومستقبلها.

### الملء الرابع وأزمة سد النهضة

التطور الأول تمثل فى إعلان إثيوبيا انتهاء الملء الرابع لخزان سد النهضة الكهرومائى على النيل الأزرق فى انتهاك صريح لإعلان المبادئ الموقع عام ٢٠١٥، الذى ينص على ضرورة اتفاق مصر والسودان وإثيوبيا على "قواعد ملء وتشغيل السد قبل البدء فى عملية الملء"، وهذا الإعلان يؤكد إصرار أديس أبابا على انتهاج "إجراءات أحادية" تتجاهل مصالح وحقوق دولتى المصب وأمنهما المائي، وتفرض أمرا واقعا يقوض المفاوضات المستأنفة ويفرغها من جدواها. ويُحذر خبراء من أن هذا الملء الرابع يضع مصر على حافة العطش والمجاعة، نظرا لتراجع حصة مصر من المياه التى ترد إليها من النيل الأزرق، مصدر أكثر من ٨٦ بالمئة من حصة مصرمن مياه النيل التى تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب، يأتى ٤٨ مليار منها من النيل الأزرق. ويتوقع الخبراء أن تتراجع حصة مصر بشدة نتيجة إصرار أثيوبيا على إعادة توزيع هذه الحصة التى مصدرها أثيوبيا كى تحصل على ثلثها بينما تحصل دولتا المصب، السودان ومصر، على الثلثين. ولم تستطع مصر ولا السودان ولا حتى الولايات المتحدة دفع رئيس الوزراء الإثيوبى آبى أحمد للالتزام بإعلان المبادئ وحقوق مصر والسودان المكتسبة فى مياه النيل. وركزت وثائق بريطانية بخصوص مياه النيل على الافتقار إلى قواعد منظمة فى القانون الدولي، الأمر الذى يضعف الموقف المصرى ويجد من الاختيارات المتاحة أمام مصر.

لم نصل بعد إلى وضع العطش أو المجاعة، الذى يضع القيادة فى مصر فى موقف صعب، إذ ستكون مطالبة بتحرك، لاسيما بعد تأكد أن أسلوب التفاوض الذى أصرت عليه لم يكن مجدياً لمواجهة التعنت الإثيوبي. وخلصت وثيقة للخارجية البريطانية فى عام ١٩٩٠، إلى أن مصر "لن تقبل أن تكون رهينة لسلاح المياه الاستراتيجي". المشكلة أن الخيارات الأخرى المتاحة أمام مصر محدودة، فالتوجه إلى التحكيم الدولي، عبر تشكيل محكمة دولية خاصة بموافقة طرفى النزاع، مستبعد لرفض إثيوبيا اللجوء للتحكيم، كما ترفض الوساطة الرباعية الدولية التى تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأفريقي، كذلك، فإن خيار الانسحاب أو التهديد بالانسحاب من إعلان المبادئ أو الانسحاب منه، خطوة لا تكفى بذاتها. كذلك تتضاءل فرص الخيارات العسكرية للتعامل مع أزمة السد وتقليص حصة مصر من مياه النيل الأزرق.

قد يكون الخيار الوحيد المتاح أمام مصر هو البدء فى مفاوضات متعددة الأطراف للتوصل إلى "معاهدة إقليمية شاملة" تحظى بدعم الدول المجاورة والقوى الكبرى، بما يتفق مع اقتراح شمعون بيريز رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلى الراحل "إقامة نظام إقليمي" للمياه فى المنطقة يمكن من خلاله التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيع المياه على أساس اقتصادى "بأسلوب عادل ومؤتمن" ، وبعيدا عن مسألة حق إسرائيل فى مياه النيل من عدمه، فمن المؤكد أن الساسة الإسرائيليين خططوا لهذا المسار منذ عقود وعملوا على حشد التأييد الدولى والإقليمى له، كما عملوا على إنضاج البيئة السياسية الإقليمية كى ينشأ تعاون إقليمى بخصوص المياه فى المنطقة. بينما لم يفعل المصريون شيئا لتوسيع الخيارات المتاحة أمامهم لحماية الحقوق المكتسبة تاريخياً، ولم تفعل شيئا فى اتجاه الحلول الأبعد مدى والعودة لتراث وزارة الرى المصرية القائم على فكرة تأمين المياه من خلال إقامة مشروعات للتنمية والترشيد على طول المجرى. الأمر المؤكد أن الوضع الذى وصلنا إليه فى هذا الملف لم يعد يحتمل ترف وضع الملف فى يد السلطة وأن تقف بقية القوى السياسية والاجتماعية مكتوفة اليدين.

### الممر الاقتصادى ومخاطر إقليمية

التطور الثانى الذى قد ينطوى على مخاطر كبيرة بالنسبة لمصر، ما لم نفكر فى كيفية التعامل معه والاستفادة منه، هو الممر الاقتصادى الذى يربط الهند بأوروبا عبر منطقة الخليج والشرق الأوسط الذى أعلن عنه ولى العهد السعودى محمد بن سلمان خلال قمة مجموعة العشرين التى عقدت فى نيودلهي يوم التاسع من سبتمبر. وأثار الإعلان عن هذا المشروع جدلا كبيراً فى مصر حول تأثيراته على قناة السويس، وهو جدل فى غير محله، لسببين: الأول، أن الهدف الأساسى المتفق عليه لهذا المشروع هو إيجاد بديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية، ويواكب هذا المشروع نقل استثمارات الشركات الأمريكية والأوروبية الهائلة من الصين إلى الهند، والثاني، أن حركة التجارة المتوقع أن تنشأ عن هذا التحول وكذلك نتيجة لمشروعات الحزام والطريق ستكون ضخمة إلى حد لا تقوى قناة السويس على استيعابه كما أن حصتها من هذه الحركة كممر تجارى بحرى لن تتأثر كثيرا والأرجح أنها ستنمو.

لكن تظل هناك مخاطر كبيرة لهذا المشروع الذى سيغير من البيئة الاقتصادية والاستراتيجية فى المنطقة إلى حد يتجاوز الإضرار بالمصالح المصرية وحدها، وإنما بمصالح المنطقة. فإلى جانب الالتفاف على مبادرة الحزام والطريق، توجد مبادرة الممر الهندى قاعدة لبناء تحالف بين حكومتين يمينيتين متطرفتين فى الهند وفى إسرائيل، لهما طموحات توسعية وإمبراطورية فى المنطقة، وأنها ستسخر رؤوس الأموال والموارد الهائلة فى منطقة الخليج فى خدمة هذا المشروع الإمبراطورى وتزيد من تهميش مراكز القوى فى المنطقة العربية لتصبح سيطرة الهند وإسرائيل على دول الخليج العربية سهلة.

لا شك فى أن إدارة الحكومات المصرية المتعاقبة للعلاقات مع دول الخليج مسؤولة إلى حد بعيد عن هذا الوضع الذى سعى الخصوم للاستفادة منه وتوظيفه. قد تعزز هذه التطورات حجج أنصار نظرية المؤامرة فى مصر، وهنا يجب التنبيه إلى أن أحد المثالب الأساسية فى نظريات المؤامرة إنما تكمن فى التنصل من المسؤولية عما يحدث، بإلقاء اللوم على القوى الخارجية المتربصة التى تتآمر على مصر وشعبها، والخطر الثانى الكامن فى هذه النظريات هو الاعتقاد بالنجاح الحتمى لهذه الخطط، وكأن ليس فى أيدينا شيئا نفعله فنستسلم لما يجرى الترتيب له وتدبيره.

وإذا لم نواجه حقيقة أننا اتبعنا نهجاً خاطئاً فى التعامل مع الأشقاء فى الخليج واستهداف أموالهم دون اهتمام بجذب استثماراتهم فى مشروعات تعود بالنفع على الغالبية العظمى من المواطنين وتوفر فرص عمل وتضيف إلى ثروات المستثمرين وثرواتنا، وبدلا من السعى لحل الخلافات والمشكلات فيما بينهم عبر وساطات مسؤولة، أصبحنا طرفا فى هذه الصراعات والتحالفات المتغيرة بتغير حركة الرمال فى هذه المنطقة، كذلك مهدت القيادة لتشجيعهم على تطبيع العلاقات مع إسرائيل إرضاء للسياسة الأمريكية التى تسعى لتغيير البيئة الاستراتيجية للصراع فى المنطقة، على حساب الحقوق المشروعة للفلسطينيين، وإيجاد صيغ تؤدى إلى تصفية القضية الفلسطينية وتمكن إسرائيل من تحقيق طموحاتها الإقليمية تحت مسمى التطبيع.

وترتب على هذه السياسة تجاه منطقة الخليج والتعاملات مع قادة الدول مزيدا من التهميش للقوة المصرية، وعدم قدرتها على لعب دور إيجابى وبناء فى وضع أسس لنظام إقليمى قائم على نهج المصالحات الإقليمية وتصفير الصراعات، وكان أولى بمصر أن تكون المبادرة لذلك لا أن تأتى سياساتها كرد فعل للمبادرات. لكن من المؤسف أنه ما كان يمكن أن نتوقع من هذه القيادات غير ما كان فمشكلتهم الأساسية هى أنهم لا يؤمنون بمصر ورسالتها ولا يؤمنون بأن شعبها هو الثروة والكنز. الأمر ليس شعارات تربينا عليها ونتغنى بها وإنما الأمر أمر أقدار وأدوار وأوزان لا يدركها من يحكمون.

أنتقل مشروع الممر الاقتصادى من حيز التفكير والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ والعمل. لكن هناك مشروع آخر يجرى الحديث عنه لسنوات كما يجرى التخطيط لفرضه وتنفيذه وهو مشروع هدفه الرئيسى هو التصفية التامة للقضية الفلسطينية وحسم الصراع لصالح إسرائيل كى تتفرغ لطموحاتها الإقليمية وتعزيز مكانتها الدولية.

عن مشروع "الدولة الجديدة" اتحدث، وقد اتخذ هذا المشروع مسميات مختلفة إلى أن جرت بلورته، وهو أحد مشاريع خمسة للالتفاف على حل الدولتين لتسوية الصراع الإسرائيلى الفلسطيني، لكنه أخطرها لأنه يسعى لحل المعضلات الأساسية التى تواجهها إسرائيل، التخلص من قطاع غزة بكثافته الفلسطينية وضم الضفة الغربية التى جرى حصارها واختراقها بالمستوطنات، كما أنه يطرح صيغة بديلة لحل الدولتين، إذ يسمح بإقامة دولة فلسطينية، لكن ليس على أرض فلسطين وإنما على جزء من أرض سيناء المصرية، حسبما جاء فى خريطة على صفحة مخصصة للترويج لهذا المشروع الذى طرحه جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكى السابق، دونالد ترامب، فى مؤتمر فى المنامة عاصمة البحرين.

اللافت للنظر أنه لم يصدر تصريح رسمى واضح يعطى إشارة إلى الموقف من هذا المشروع، رغم وجود تحذيرات من دوائر مختلفة رسمية وغير رسمية تحذر من خطورة هذا المشروع. لكن قد يكون صدور هذا التصريح مهم، خصوصاً أنه يجرى تفسير كثير من التحركات فى سيناء بما فى ذلك إدارة الحرب ضد التكفيريين هناك على أنه تمهيد لتمرير هذا المشروع وكذلك الحديث عن "الريع السياسي" الذى يجرى التعويل عليه لحل أزمة الديون. وهى الملف الرئيسى الثالث.

### أزمة الديون: سيناريوهات كارثية

لا شك أن أزمة الديون المتراكمة على مصر والتى بلغت مستويات خطرة فى السنوات الخمس الأخيرة أحد أهم الملفات التى يتعين التعامل معها بعد انتخابات الرئاسة القادمة. والأرجح أنه جرى تبكير موعد الانتخابات لاعتبارات تتعلق بالاستجابة لشروط صندوق النقد الدولية والتى يصعب الإقدام عليها فى عام الانتخابات كما أنها تحتاج إلى تفويض جديد يوفره الفوز فى انتخابات "تنافسية حرة"، أو هكذا يعتقدون.

المشكلة تتمثل فى الإصرار على إنكار مسؤولية السياسات التى طبقت فى السنوات العشر الماضية عن الأزمة الاقتصادية الحادة والمتفاقمة فى البلاد، والتى يخشى كثير من المراقبين أن تقود إلى انفجار شعبى واسع النطاق وحالات من الفوضى الشديدة بسبب الضغوط التى تفرضها الأزمة والتضخم المتزايد وتدهور القدرة الشرائية للعملة المصرية واقترابها من حد الانهيار.

التقارير التى تحذر من تردى الأوضاع الاقتصادية فى مصر كثيرة. وكلها تقدم سيناريوهات كارثية ومفزعة لما قد تؤول إليه الأمور، يكفى أن نشير هنا إلى تصريح لوزير المالية المصرى محمد معيط، فى ٣١ يوليو الماضي، توقع فيه أن يبلغ معدل الدَين إلى الناتج المحلى الإجمالي ٩٧ فى المئة هذا الصيف، بزيادة تصل إلى ١٦,٨ فى المئة مقارنة بما كان عليه فى يونيو ٢٠٢٢. وإذا صحت هذه التقديرات فإن البلد على وشك الإفلاس، نتيجة للعجز عن السداد، أو اللجوء إلى إشهار الإفلاس لتحسين شروط التفاوض مع الدائنين.

ليست المشكلة فى الاستدانة فى حد ذاتها. فاللجوء إلى الاقتراض لسد عجز الموازنة والعجز فى الميزان التجارى مقبول طالما كانت الديون فى حدود آمنة وطالما يجرى استثمار القروض على يسمح بالسداد، لكن المشكلة تكمن فى كيفية استخدام أموال القروض التى تحصل عليها مصر والتوسع فى مشاريع للبنية الأساسية التى من المستبعد أن تدر أى عائد يساعد على تدبير أقساط السداد.

إننا أمام مشهد مماثل لأزمة الديون فى عهد الخديوى إسماعيل الذى كان يحلم بجعل مصر قطعة من أوروبا مع فارق واحد يتعلق بمحصول التصدير الرئيسى لمصر فى ذلك الوقت، وهو القطن المصرى طويل التيلة، وأنها ترتبت على انهيار أسعار القطن فى البورصات العالمية مع عودة القطن الأمريكى المنافس للأسواق بعد انتهاء الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة. ولم تكف ممتلكات الخديوى التى باعها لسداد الديون ودخلنا فى سلسلة من الترتيبات والإجراءات انتهت باحتلال إنجلترا لمصر وأصبحت بريطانيا ضامنة لمصالح الدائنين.

طبعا من المستبعد تكرار ما حدث فى نهاية القرن التاسع عشر، لكن هناك سيناريوهات أخرى. فعلى سبيل المثال، أفلت نظام مبارك من أزمة كانت وشيكة فى الديون فى عام ١٩٩٠ نتيجة لغزو الكويت وإسقاط نصف ديون مقابل مشاركتها فى التحالف الدولى العربى لتحرير الكويت. على ما يبدو أن التفكير ينصرف فى ظرف مماثل قد يؤدى إلى إسقاط جزء من ديون مصر الخارجية. إلا أن مشكلة الاقتصاد المصرى ليست مشكلة ديون فقط وإنما يعانى من أزمات بنيوية أخرى تتمثل فى ضعف الإنتاجية والبيئة التشريعية التى لا تجذب استثمارات ولا مستثمرين، بالإضافة إلى تدهور شديد فى رأس المال البشرى نتيجة لتدهور التعليم والصحة، وفى ارتفاع فاتورة واردات الغذاء، لاسيما القمح، والميل الاحتكارى للدولة مما يقضى على القطاع الخاص والمبادرات الفردية، ويضع الأسواق فى قبضة مجموعات من قوى الضغط المستفيدة من بقاء الاقتصاد فى هذا الوضع الى يحققون فيه مكاسب على حساب مصالح الغالبية العظمى من المصريين.

لقد كانت انتخابات الرئاسة ومن قبله الحوار الوطنى فرصة مناسبة لإعادة النظر فى السياسات المتبعة والتنبيه لمخاطرها لكن هذا لم يحدث فبتنا أمام مشهد هزلى لانتخابات هى أقرب للاستفتاء منها لانتخابات تنافسية ناهيك عن كونها حرة وتجرى بشفافية. لكنها فرصة ضاعت بما يثبت من جديد أن تاريخنا ليس سوى تاريخ عشرات الفرص الضائعة.. ويبقى السؤال عن الصيغة السياسية المناسبة للتعامل مع هذه التحديات الصعبة والمصيرية بعد انتخابات من غير المقدر لها أن تكون انتخابات فارقة ومصيرية؟

أشرف راضي